

دور جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية)

د. عفاف البهلو ميلود الغضبان - كلية المحاسبة/ جامعة غريان، ليبيا،
afaf.alghodban@gu.edu.ly

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التتحقق من مدى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتحقق من دور هذه المعلومات في قرارات منح التمويل المصرفية من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية. تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، ويكون مجتمع الدراسة من المديرين ورؤساء الأقسام والعاملين بالمصارف التجارية الليبية الواقعة في مدينة الزاوية، حيث بلغ حجم عينة الدراسة (59) موظفاً. وتم الاعتماد على اختبار (one sample t- test) لاختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وخلصت نتائج الدراسة إلى أنه تتوفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أشارت النتائج إلى أن المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً في قرارات التمويل المصرفية.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قرارات منح التمويل المصرفية، المصارف التجارية.

ABSTRACT

This study aimed to identify the extent of the quality of the accounting information that provided by small and medium enterprises, and to identify the role of this information in bank financing decisions, by applying the study on the commercial banks operating in the Al-Zawiya city. The study tool was questionnaire for data collection, and the study sample includes the managers, heads of departments and employees at the commercial banks, and it was about (59) employees. It was using (one sample t- test) analysis and tested the study hypotheses, by SPSS for data analysis. The study concluded that the required

quality characteristics are found in the accounting information of small and medium enterprises, and the study finding indicated that the accounting information, that is provided by small and medium enterprises plays role in the bank financing decisions.

Keywords: Quality of the Accounting Information, Small and Medium Enterprises, Decisions of the Bank Financing and Commercial Banks.

1. المقدمة :

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءاً هاماً من عمل الإدارة، وموارداً أساسياً تعتمد عليه في تدعيم قراراتها الإدارية، كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات، بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام، وتزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرار، ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية⁽¹⁾. كما أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر بمثابة وسيلة فعالة لصنع القرار في المنشآت المختلفة ، بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية التاريخية والحالية والمستقبلية لمنشآتهم، وذلك لأن نظام المعلومات المحاسبي يعكس الواقع الاقتصادي، فهو وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم وحفظ وتنكيف المعلومات المالية بشكل ملائم⁽²⁾. ولقد كان للانفتاح العالمي وزيادة قوة المنافسة، وانفتاح الأسواق، واتفاقيات التجارة العالمية دور فعال في دفع جميع المنشآت الاقتصادية إلى الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية أكثر من ذي قبل، وذلك بهدف الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج ومحاولة استخدام أساليب وطرق حديثة لاحتساب التكاليف بهدف تخفيض التكاليف مع المحافظة على الجودة للوصول لميزة التنافس⁽³⁾. تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو النامية هي الأكثر عدداً والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، وصاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية. والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية مما يزيد من القيمة المضافة لمنتجها. كما أنها توفر البديل المحلي لكتير من السلع المستوردة. وتعد مصدراً لتوليد الناتج القومي، لدرجة أنها تسهم في بعض الدول العربية بأكثر من 40% من الناتج القومي⁽⁴⁾. ويشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2006) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل

نسبة (95-99%) من مجموع المشروعات والشركات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتتوفر الوظائف بنسبة (60-70%) وهي المكان الذي تظهر فيه الابتكارات والمنتجات الجديدة للأسوق (OECD 2006)، من هنا توجهت جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) International Accounting Standard Board سنة 2009 إلى إصدار معايير محاسبية عالمية تتناسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهي معايير ذات جودة عالية (مفهوم و يمكن تطبيقها عالميا) معايير الإفصاح المالي الدولي International Financial Reporting Standard (IFRS)⁽⁵⁾. وبالرغم من هذه المزايا الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا إنها تواجه العديد من المعوقات الإدارية والفنية والتمويلية في الدول النامية تتمثل في نقص العمال، ونقص الخبرات الإدارية لأصحاب المشروع، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم، ومشكلات الأيدي العاملة المدربة فنياً⁽⁶⁾.

وتتنوع مصادر التمويل في اقتصادات الدول المتقدمة حيث يشمل التمويل بالأسماء، والسنادات، والقروض المصرفية، والتمويل بالإستئجار، والإقراض الجزئي، وغيرها، أما في الدول النامية، نتيجة لضعف دور الأسواق المالية وضعف التنوع في الهيكل الائتماني، يقتصر التمويل الخارجي على الائتمان المصرفي والذي تعدد المصادر التجارية مصدره الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصةً عندما لا تتحقق هذه المشروعات أرباحاً كافية يمكن احتجازها واستخدامها في تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة، كما أن صدور القانون رقم 46 لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية والقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة قد يضيف معوقات وصعوبات أخرى أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرف⁽⁷⁾، إضافةً إلى ذلك، هناك أمور أخرى قد تزيد من أهمية الائتمان المصرف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي عدم رغبة ملاك هذه المشروعات والذين هم في الغالب عائلات وأصدقاء في إدخال مساهمين جدد أو عدم القدرة على إدراج شركاتهم بالأسواق المالية⁽⁸⁾. وفي ليبيا يعتمد تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة على التمويل باستخدام وسائل التمويل المقدمة من المصادر التجارية، والمصارف المتخصصة، إضافة إلى صناديق التمويل⁽⁹⁾. وتشير دراسة⁽¹⁰⁾ إلى انخفاض عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مقارنة بإجمالي عدد المشروعات الصناعية. فحسب إحصاءات المنظمة لسنة 1998 بلغت نسبة تلك المشروعات في ليبيا (29.3)% وهي أقل نسبة في الدول العربية. أما من حيث نسبة عدد العاملين في المشروعات الصغرى والمتوسطة الصناعية فتشير نفس الدراسة إلى

أن ليبيا تأتي في المرتبة الثالثة ما قبل الأخيرة بنسبة بلغت (40.3) %. وقد أضافة دراسة (11) أيضاً، أن هذا التدني في مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا يرجع إلى عدة أسباب من بينها انخفاض الدعم المالي الحكومي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كذلك من بين الأسباب الأخرى وراء تدني مستوى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا هو صعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية، يرجع ذلك إلى عدة عوامل تتمثل في: ضعف في عملية التخطيط، عدم الإلمام بجوانب الإدارة المالية لأصحاب تلك المشروعات و العوامل الثقافية، عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل وضمان التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة، عدم توفر معلومات مالية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الطالبة للتمويل، القيود المفروضة على المصارف في مجال التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (12). أما من حيث التشريعات المحاسبية سواء في الدول النامية أو المتقدمة فقد جاءت على أساس توجيهها للمنشآت كبيرة الحجم وليس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد ساعد هذا الأمر على إهمال هذه المشروعات لتبني نظم معلومات محاسبية تناسب طبيعتها وحجم أعمالها، وبعد عدم تبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لنظم معلومات محاسبية تنظم العمل المحاسبي فيها من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل تلك المشروعات (13).

وحيث إن المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يتم الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة، كما أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تستند إلى الدور المتنامي لهذا النوع من المشروعات في الاقتصاد الوطني، وأن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني يجعل من البيئة الليبية بيئه مميزة لمثل هذا النوع من الدراسات، الأمر الذي يجعل دراسة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية إضافة هامة لمعرفة الحالية في مجال التمويل، لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على الدور الذي يلعبه توفير المعلومات المحاسبية على القرارات الازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر المصارف التجارية.

1.1 مشكلة الدراسة :

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من عدة مشاكل تحد من انتشارها وتهدد استمرارها، منها صعوبة الحصول على التمويل من القوات الرسمية، كذلك المنافسة الخارجية، وصعوبة تسويق منتجاتها، ونقص الخبرة الإدارية والفنية لأصحاب

هذه المشروعات، وضعف الدراسات الفنية. عليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ما مدى توفر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية؟
- هل المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً في اتخاذ قرارات التمويل المصرفي؟

4.1 فرضيات الدراسة :

في إطار تساؤلات الدراسة حاولت الباحثة إلى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- توفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية.
- المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً في اتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي.

2.1 اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى التعريف بمفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها وخصائصها وكذلك مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وكذلك مفهوم التمويل المصرفي، بالإضافة إلى التعرف على مدى توفر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك دور تلك المعلومات في اتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي لتلك المشروعات.

3.1 أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، ولكي تحقق تلك المشروعات ذلك الدور لابد لها من الحصول على التمويل اللازم لها، وذلك من خلال تقديم المعلومات المحاسبية ممثلة للأوضاع الاقتصادية، وحيث أن المصارف التجارية تعتبر من أهم المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية فإن توفير المعلومات المحاسبية من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتصرف بالجودة العالية تعتبر أكثر فائدة وتساعد المصارف في قرارات منح التمويل.

5.1 حدود الدراسة :

- تقتصر الدراسة الحالية على تحديد مدى توفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور هذه المعلومات في اتخاذ قرارات منح التمويل المصرفى.
- تقتصر الدراسة على المصارف التجارية الليبية الواقعة في منطقة الزاوية.
- تحدى الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة في العام 2022.

6.1 منهجية الدراسة :

اعتمدت الباحثة في منهجية الدراسة على:

- الجانب النظري: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة وتحليل الأدبيات والمراجع والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- الجانب العملي: وذلك من خلال تصميم استبيان تمثل محاور الدراسة المتعلقة بمدى توفر خصائص المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودور هذه المعلومات في قرارات منح التمويل المصرفى لتلك المشروعات، وزعت على الموظفين العاملين بالمصارف التجارية، وقد تم تحليل بياناتها عن طريق البرامج الإحصائية بهدف الوصول إلى نتائج الدراسة ونوصياتها.

2. الدراسات السابقة :

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي فقد نالت اهتمام الأكاديميين والباحثين من جوانب عديدة و مختلفة وفي بيئات أعمال مختلفة، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

- دراسة (البحيسي، 2014) درست واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة المتوسطة في فلسطين وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وتسهيل العمليات في تلك المشروعات محدودة للغاية، وأن أهم الأسباب وراء عدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في معظم المشروعات صغيرة ومتعددة الحجم في فلسطين هي عدم القدرة على تحمل تكاليف وكذلك عدم الشعور بأهمية نظم المعلومات المحاسبية لهذه المشروعات⁽¹⁴⁾.
- دراسة (البرغوثي، 2014) سلطة الضوء على معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترنات عالجها وكشفت النتائج إلى أن المصارف

- ترى وجود قصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة كعدم القدرة على تقديم
ضمانات، وقلة وجود بيانات وسجلات وقوائم مالية ومحاسبية (15).
- دراسة (بور وآخرون، 2018) تناولت العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات
الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في سوريا وقد أشارت
نتائج الدراسة إلى وجود رغبة لدى 61.7% من تلك المشروعات ترغب في تطبيق
نظم معلومات محاسبية متطرفة تلبي احتياجات السوق والم مشروع في آن واحد في
حين 38.3% ترى أنه لا حاجة لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية (16).
 - دراسة (محمد، 2019) هدفت إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في
استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وأهم ما توصلت إليه الدراسة
هو أنه لا يوجد وعي كافي لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لتحسين أعمالهم
وتخاذل القرارات وغالباً ما تفتقر هذه المشروعات إلى نظام للمعلومات المحاسبية
(17).
 - دراسة (العربي وآخرون، 2019) ركزت على مدى توفر مقومات نظم المعلومات
المحاسبية في المشروعات الصغيرة في ليبيا وكشفت الدراسة إلى عدم توفر
المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في مدينة
أجدابيا، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات التشريعية في ليبيا بسن القوانين
والتشريعات الملزمة والمحفزة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات
الصغيرة (18).
 - دراسة (Yeboah & Adigbo, 2014) هدفت إلى التتحقق عن دور المصارف
في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا وكشفت النتائج إلى أن المصارف
تلعب دوراً في تمويل هذه المشروعات وتعزز من وجودها على الرغم من نقص
المعلومات الجيدة التي توفرها تلك المشروعات. كما أوصت الدراسة بضرورة
تحفيض القيود من خلال الاعتماد على سياسات مدرورة لتعزيز ثقة المصارف
كممول لهذه المشروعات (19).
 - دراسة (Aifuwa, 2019) تناولت تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات
المصارف التجارية المتعلقة بمنح القروض للشركات الصناعية في نيجيريا،
وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية التي توفرها الشركات الصناعية
تؤثر في قرارات المصارف التجارية المتعلقة بالإقراض (20).

• دراسة (Idewege, 2020) سعت إلى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية على قرارات الإقراض المصرفي في أبوجا بنيجيريا، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية الواردة من المشروعات التي تسعى للحصول على التمويل المصرفي تؤثر بشكل كبير على قرارات منح القروض، بالإضافة إلى وجود معلومات أخرى تؤثر على هذه القرارات، كما أوصت الدراسة بضرورة توظيف محللين ماليين للحصول على التفسير المناسب لتلك المعلومات⁽²¹⁾.

مما سبق نلاحظ أن هناك اجماعاً من قبل الباحثين في الدراسات السابقة أعلاه بالأهمية الكبيرة للمعلومات المحاسبية للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ قرارات التمويل بالرغم من اختلاف متغيرات دراساتهم ودولتهم، وبالتالي فإن الدراسة الحالية أخذت متغيرات مختلفة ومتعددة وعينة مختلفة عما هو عليه في الدراسات السابقة، كذلك تم تطبيق هذه الدراسة في دولة مختلفة وفي فترة زمنية مختلفة.

3. الجانب النظري: في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة.

1.3 مفهوم المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى وتستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، والمعلومات المحاسبية تكون رقمية، كالقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة تدفقات الأموال، قائمة التغيرات في المركز المالي، وتقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة في المنشأة⁽²²⁾.

2.3 خصائص المعلومات المحاسبية

لا شك أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ذات خصائص معينة ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة، وأن المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد وبناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية (الدقة - الشمول - الكمية) والوقت والتكلفة⁽²³⁾. ومن هنا فإن هدف نظام المعلومات ببساطة هو توفير المعلومات المناسبة لتخاذلي القرارات طالما أن المعلومات متاحة ويمكن تحليلها.

3.3 أهمية المعلومات المحاسبية وال الحاجة إليها

إن عدم توفر المعلومات الصحيحة والكافية والمناسبة من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية حيث إن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأكبر على جودة وسلامة وكفاية المعلومات التي يبني عليها هذا القرار ويحتاج صناع القرار إلى المعلومات في كل أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية وفي كل مجالاتها حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات ذات جودة تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة⁽²⁴⁾.

4.3 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عرف البنك الدولي (World Bank) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 50 موظفاً وإجمالي أصولها ومبانيها السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار، أما المشروعات المتوسطة بأنها المشروعات التي لا يتجاوز عدد موظفيها 50 موظفاً وإجمالي أصولها ومبانيها السنوية لا يتعدى 15 مليون دولار، كما عرفت منظمة التمويل الدولية (IFC) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها (10-50) موظفاً وإجمالي أصولها ومبانيها السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار ، أما المشروعات المتوسطة بأنها المشروعات التي لا يتجاوز عدد موظفيها (50-249) موظفاً وإجمالي أصولها ومبانيها السنوية لا يتعدى 15 مليون دولار⁽¹⁴⁾. كما أضافت نفس الدراسة أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) عرفت المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها (10-49) موظفاً، أما المشروعات المتوسطة بأنها المشروعات التي لا يتجاوز عدد موظفيها (50-300) موظفاً، أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها المشروعات التي ليس لديها مسؤولية عامة وتنتشر البيانات المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجيين كالمالكين والدائنين ووكالات التصنيف الائتماني⁽²⁵⁾. وتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بناء على القرار رقم (109) لسنة 2006 بشأن إنشاء صندوق التشغيل، حيث عرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصراً ولا يتجاوز فيها الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن (2500000) مليون دينار ونصف مليون دينار كحد أقصى أما المشروعات المتوسطة فهي التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 50 عنصراً ولا تتجاوز فيها قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن (5000000) خمسة ملايين دينار كحد أقصى⁽²⁶⁾.

5.3 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

هناك عدد من الخصائص التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل كثافة اليد العاملة بها يساعد على خلق يد عاملة ماهرة و مدربة على فنون الإنتاج البسيط في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس أموال لإقامة مصانع ذات كثافة تكنولوجية عالية، كما تتميز بمردودتها وخلوها من التكاليف والتعقيد فتستطيع بسهولة ترك أسواق والدخول في أسواق أخرى، و تستحوذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الأسواق الصغرى والتي ال تثير اهتمام المشروعات الكبيرة، مما يجعلها في منأى عن منافسة تلك المشروعات، و سهولة إدارتها، حيث ال تتطلب كوادر إدارية خبيرة، كما أن إدارتها في معظم ، الاحيان تتم من خلال رئيس المشروع ومالكه مباشرة الذي يتدخل في كافة مراحل الإنتاج على جذب المدخرات الصغيرة واستخدامها بشكل فعال⁽²⁷⁾.

6.3 مفهوم قرار التمويل :

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات الاستراتيجية في المؤسسة، كغيره من القرارات، كقرار الاستثمار، وقرار توزيع الأرباح إن لم نقل أهمها، لأنّه على أساسه تتخذ باقي القرارات المالية، يتمثل في عرض الأموال في المؤسسة والذي يتم من خلاله تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل المختلفة، سواء كانت مملوكة أو مقرضة⁽²⁸⁾.

7.3 محددات إقراض وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

المصارف التجارية تصنف القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها قروض ذات مخاطرة عالية، نظراً للحجم الصغير لـ تلك المشروعات وتأثيرها الشديد بـ تقلبات السوق، ومعدلات فشلها العالية نسبياً، وحداثة عمرها الإنتاجي، والنقص في سجلها الائتماني وانخفاض كفاءتها التنظيمية، والنقص في أنظمتها المحاسبية، كما إن عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إعداد بيانات مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المعترف عليها و امساك السجلات واعداد قوائم مالية صحيحة، وكذلك النقص في الجهات الراعية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، يعمل على تعقيد مهمة المصارف ويدفعها إلى اللجوء إلى رفع درجة المخاطرة لـ ديون المشروعات الصغيرة والمتوسطة⁽²⁹⁾.

4. الإطار العملي للدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة سُتعرض أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية، ومجتمع وعينة الدراسة، ونتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

1.4 أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية: تعتمد الدراسة في جمع البيانات على أسلوب الدراسة الميدانية، وتم الاعتماد على الدراسات السابقة (دراسة البرغشى، 2014) ودراسة البحىصى، 2014) في تطوير استبانة هذه الدراسة وت تكون الاستبانة من جزئين: **الجزء الأول:** يتضمن هذا الجزء البنود التي تقيس بعضاً من المعلومات الديموغرافية وال العامة للمشاركين في هذه الدراسة مثل البيانات الشخصية كالمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمركز الوظيفي واسم المصرف. **الجزء الثاني:** يتضمن أسئلة متعلقة بالفرضيات، ويكون المحور الأول: ويشمل على (9) فقرات، ويقيس الفرضية الأولى، أما المحور الثاني ويشمل على (10) فقرات، ويقيس الفرضية الثانية. وقد كانت الإجابات على أسئلة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخمسى، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول (1) درجات مقياس ليكرت

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أافق بشدة
1	5	4	3	2	1

2.4 مجتمع وعينة الدراسة: عينة الدراسة هي عينة عشوائية من مجتمع الدراسة والذي يتمثل في الموظفين العاملين بالمصارف التجارية في ليبيا، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة التواصل مع هذه الفئات، فقد اقتصرت الدراسة على عينة مختارة من الموظفين العاملين في مدينة الزاوية. وقد تم توزيع عدد (70) استبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، ورجع منها (64) استبانة، تم استبعاد (5) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وعليه يكون عدد الاستبانات المستخدمة في التحليل (59) استبانة، والتي تمثل ما نسبته (84.3 %) من الردود و تعد هذه النسبة كافية لتمثيل مجتمع الدراسة، بحيث يمكن الاعتماد على النتائج التي تم الحصول عليها لاختبار فرضيات الدراسة.

3.4 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

1.3.4 صدق الاستبانة Validity: الصدق هو مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس، قياس ما هو مطلوب لقياسه، أي أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من أجله، فإنها بذلك تكون صادقة، ويتم التأكيد من صدق الاستبانة بطرقين:

أ) **صدق المحتوى (الصدق الظاهري):** قامت الباحثة بمراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى تصميم المسودة الأولى للاستبانة، وتم التأكيد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة وتحكيمها علمياً من قبل مجموعة من

المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة والمهتمين بمناهج البحث العلمي، وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تم الأخذ بالملحوظات التي توافقت عليها الآراء، ومن ثم تم إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات الازمة.

ب) صدق التجانس (الاتساق الداخلي): صدق التجانس (الاتساق الداخلي) هو مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تتنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول (2) أن معاملات الارتباط لكل محور من محاور الاستبانة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول (2): معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الدراسة

الدالة الاحصائية	معامل ارتباط بيرسون	عدد الفقرات	المتغير	ت
*0.030	0.772	9	مدى توفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية	1
*0.001	0.843	10	دور المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات من التمويل المصرفي	2

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

2.3.4 ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعني التأكيد من ان الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص نفسهم في وقت آخر، ولأجل اختبار ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha)، ومعامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية. **معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient):** وقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، والتي يوضحها الجدول (3):

جدول (3): معاملات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة

ن	المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	مدى توفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية	9	0.751
2	دور المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي	10	0.863
	اجمالي الفقرات معاً	19	0.837

يتضح من الجدول (3) ان جميع معاملات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الدراسة، ولإجمالي محاور قائمة الاستبانة أكبر من (0.70)، وهذا يدل على مستوى عالي من ثبات أداة الدراسة، مما يعني إمكانية اعتماد النتائج والإطمئنان إلى مصادقتها لتحقيق أهداف الدراسة.

ب) التجزئة النصفية (Split Half): تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة فقرات الاختبار إلى مجموعتين، ومن ثم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين (r_2)، وبعد ذلك نقوم بتصحيح معامل الارتباط بأحد الطريقتين:

1. معامل ثبات سبيرمان براون Spearman Brown coefficient

2. معامل ثبات جثمان التجزئة النصفية Guttman Split-Half Coefficient كما يتضح من الجدول (4) ان قيمة معامل كرونباخ الفا للمجموعة الأولى 0.814 لعدد 9 فقرات، ومعامل كرونباخ الفا للمجموعة الثانية 0.872 لعدد 10 فقرات، وبالتالي قيمة معامل كرونباخ الفا غير متساوي للمجموعتين، وسنستخدم معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل ارتباط بيرسون، من الجدول (4) يتضح ان قيمة معامل ثبات جثمان التجزئة النصفية يساوي 0.833 وهذه القيمة عالية ومقبولة في العرف الإحصائي.

جدول (4): يبين معامل ثبات التجزئة النصفية

معامل الفا كرونباخ		
.814	Value	Part 1
9	N of Items	
.872	Value	Part 2
10	N of Items	
19	Total N of Items	
. 833		معامل ثبات جثمان

بالنظر للمعاملات السابقة، يتبيّن أن جميع قيم الاختبار مرتفعة وهي تمثل مؤشرات جيدة ومطمئنة لأغراض الدراسة، ويمكن الوثوق بها وتدل على ثبات أداة القياس بشكل جيد. وبذلك تكون الباحثتان قد تأكّلتا من صدق وثبات الاستبانة مما يجعلهما على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1.4.4 خصائص عينة الدراسة: يهدف هذا الجزء للتعرف على خصائص عينة الدراسة، وتم تحديد هذه الخصائص في الجدول (5):

جدول (5): توزيع افراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية

المتغير	المجموع	ال المقاييس	العدد	النسبة المئوية %
اسم المصرف	التجاري		9	15.3
	الجمهورية		16	27.1
	الوحدة		10	16.9
	الصهاري		17	28.8
	شمال افريقيا		7	11.9
	المجموع		59	100
المؤهل العلمي	دكتوراه		3	5.1
	ماجستير		4	6.8
	بكالوريوس		36	61
	دبلوم عالي		11	18.6
	آخرى		5	8.5
	المجموع		59	100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات		12	20.3
	من 5- أقل من 10 سنوات		15	25.5
	من 10- أقل من 15 سنة		22	37.3
	أكثر من 15 سنة		10	16.9
المركز الوظيفي	المجموع		59	100
	مدير إدارة		3	5.1
	رئيس قسم		6	10.2
	موظف		50	84.7
	المجموع		59	100

- فيما يتعلق باسم المصرف: يوضح الجدول (5) تصنیف المشارکین في الدراسة حسب كل مصرف حيث شارک في الدراسة (59) موظفًا، فكان العدد الأکبر في مصرف

الصالحي (17) موظفاً، يليه مصرف الجمهورية (16) موظفاً، ثم المصرف الوحيدة (10) موظفين، ثم مصرف التجاري (9) موظفين، وأخيراً مصرف شمال أفريقيا (7) موظفين.

- وبالنسبة للمؤهل العلمي: يوضح الجدول (5) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث شارك في الدراسة (36) موظفاً يحملون البكالوريوس وهو ما يشكل (66.7%) وهي النسبة الأكبر من المشاركين، وأن (11) موظفاً من حملة الدبلوم العالي وهو ما يشكل (18.6%)، وأن (5) موظفين من المشاركين يحملون مؤهلات أخرى ويشكل ما نسبته (8.5%)، وأن (4) من الموظفين يحملون ماجستير وهو ما يشكل نسبة (6.8%)، وأن (3) موظفين يحملون دكتوراه ويشكل ما نسبته (5.1%).

- أما سنوات الخبرة: يوضح الجدول (5) أن عدد (22) موظفاً من المشاركين وهو ما يشكل (37.3%) لديهم خبرة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) وهي النسبة الأكبر، وأن (15) موظفاً وهو ما يشكل (25.5%) لديهم خبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، وأن (12) موظفين لديهم خبرة (أقل من 5 سنوات) وهو ما يشكل (20.3%)، وأن (10) موظفين وهو ما يشكل (16.9%) لديهم خبرة (أكثر من 15 سنة)، وهذه المؤشرات جيدة تعكس تفهم المشاركين لموضوع الدراسة وتقديم معلومات تساهم في تحقيق اهدافها.

- أما بخصوص المركز الوظيفي: يوضح الجدول (5) أن عدد (50) من المشاركين يشغل مركز موظفاً مالياً وهو ما يشكل (84.7%) وهي النسبة الأكبر، وأن عدد (6) من المشاركين يشغلون مركز رؤساء اقسام وهو ما يشكل (10.2%)، وأن عدد (3) من المشاركين يشغلون مركز مديرى إدارة اقسام وهو ما يشكل (5.1%)، وهذه المؤشرات جيدة وتقديم معلومات تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

2.4.4 تحليل بيانات الدراسة الميدانية :

تم استخدام الوسط الحسابي، والانحراف المعياري ، والدالة الإحصائية، وتم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك لاختبار فروقات كل محاور الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلاله) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن المشاركين موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أكبر من (2.5)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن المشاركين غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية

(0.05) والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أصغر من (2.5)، وتكون الآراء محيدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

المحور الأول — مدى توفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية :

تم دراسة فقرات هذا المحور كلاً على حدة، حيث يتبع من الجدول (6) ما يلي:
جدول رقم (6): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للمحور الاول

الاتجاه	الدلالـة الإحصائية	إحصاءه الاختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارة	ت
الأهمية النسبية %	السائد					
48	غير موافق	* 0.000	8.231	1.990	2.40	المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي تتميز بأنها ذات قدرة تنبؤية المستقبل.
48.8	غير موافق	* 0.003	10.054	0.838	2.43	تتميز المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي بدرجة من الدقة.
51.2	موافق	* 0.010	9.747	1. 269	2.56	المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي توفر معلومات محاسبية تتميز بالموضوعية.
61.4	موافق	* 0.015	9.820	0.965	3.07	تتميز المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي بدرجة من الثقة.
53.8	موافق	* 0.001	11.092	0.644	2.69	تتميز المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي بدرجة من الملائمة.

الاتجاه السائد	الدلالة الإحصائية	إحصاء الاختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارة	ت
الأهمية النسبية %						
63.2	موافق	* 0.000	7.846	0.945	3.16	تتميز المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على منح التمويل المصرفية بالمصداقية.
58.6	موافق	* 0.005	10.735	1.832	2.93	المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي تتميز بأنها قابلة للقياس.
49	غير موافق	* 0.003	8.818	1.753	2.45	المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي تتميز بقابليتها للمقارنة.
68.2	موافق	* 0.000	9.790	1.498	3.41	المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي تتميز بأنها واضحة ومفهومة.

* دال إحصائي عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من الجدول (6) ما يلي:

- أن المتوسطات الحسابية لموافقة أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تراوحت بين (3.41- 2.40)، حيث أن الفقرة (9) والتي تنص على (تتميز المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على منح التمويل المصرفي بأنها واضحة ومفهومة)، قد تحصلت على أعلى متوسط مرجح (3.41) (وأهمية نسبية 68.2%)، في حين تحصلت الفقرة (1) التي تنص على (المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي بأنها ذات قدرة تنبؤية للمستقبل) على أدنى متوسط مرجح (2.40) (وأهمية نسبية 48%).

2. يبين الجدول ان جميع الفقرات لها دلالة إحصائية (0.000) وأن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05).

المحور الثاني - دور المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي :

تم دراسة فقرات هذا المحور كلاً على حدة، وتبين من الجدول (7) ما يلي:
جدول رقم (7): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لمحور الثاني

الرتبة	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء T	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
1	المعلومات المتعلقة بالمؤشرات والنسب المالية تساعد في تقييم السيولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا يلعب دور في قرار منح التمويل المصرفي	2.45	1.543	7.302	* 0.000	غير موافق	49
2	توفير معلومات عن رأس مال ملائم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عامل مشجع له دور في قرار منح التمويل المصرفي	3.31	0.697	5.511	* 0.010	موافق	66.2
3	يستخدم المصرف المعلومات المحاسبية الكمية والوصفية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند اتخاذ قرار منح التمويل والأفراد.	2.95	0.741	5.720	* 0.003	موافق	59
4	المعلومات المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد في تحليل القراءة الابيرادية وتحقيق الأرباح وهذا يلعب دور في قرار منح التمويل المصرفي	2.99	1.078	8.034	* 0.000	موافق	59.8

د) جودة المعلومات الماسية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفية

الرتبة	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السادس	الأهمية النسبية %
5	المعلومات المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد على اجراء تحليل الهيكل التمويلي وهذا بدوره يؤثر في قرار منح التمويل المصرفية	3.02	1.951	9.421	* 0.020	موافق	60.4
6	توفير المعلومات المتعلقة بالأصول الموجودات ومتلكات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور في قرار منح التمويل المصرفية	3.45	0.691	7.504	* 0.000	موافق	69
7	المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور في قرار منح التمويل المصرفية	3.11	0.998	8.480	* 0.030	موافق	62.2
8	المعلومات المتعلقة بالديون والالتزامات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور في قرار منح التمويل المصرفية	3.17	0.655	10.21	* 0.001	موافق	63.4
9	المعلومات المحاسبية تحدد حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل اللازم لها	2.39	1.792	7.390	* 0.000	غير موافق	47.8
10	المعلومات المحاسبية لها دور في تقييم السياسات المالية التي تتبعها المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضح مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وهذا يؤثر على قرار منح التمويل المصرفية	3.21	0. 842	5.003	* 0.001	موافق	64.2

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من الجدول (7) ما يلي:

- أن المتوسطات الحسابية لموافقة أفراد العينة على الفقرات المتعلقة دور المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي تراوحت بين (3.45- 2.39)، حيث تحصلت الفقرة (6) والتي تنص على (توفير المعلومات المتعلقة بالأصول وال موجودات ومتلكات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور في قرار منح التمويل المصرفي) على أعلى متوسط مرجح (3.45) وأهمية نسبية (69 %)، في حين تحصلت الفقرة (9) التي تنص على (المعلومات المحاسبية تحدد حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل اللازم لها) تحصلت على أدنى متوسط مرجح (2.39) وأهمية نسبية (47.8 %).
- يبين الجدول ان جميع الفقرات لها دلالة احصائية (0.000) وأن قيمة الدالة الإحصائية لاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05).

3.4.4 اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الأولى** - تتوفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية :

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وكانت نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدالة الإحصائية) موضحة بالجدول (8):

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفرضية الأولى

النتيجة	الدالة الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد
قبول الفرضية	* 0.001	9.356	0.893	2.789	59

* دالة احصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يُلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (8) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (2.789) بانحراف معياري مناظر له (0.893) وأن قيمة إحصاء الاختبار T المحسوبة (9.356) بدلالة إحصائية (0.001) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وان قيمة المتوسط الحسابي أكبر من (2.5)، كما نلاحظ ان قيمة T المحسوبة (9.356) اكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1.674) مما يدل على قبول الفرضية ورفض الفرضية الصفرية، وتنقق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البيحيسي، 2014)، ومن الممكن تفسير ذلك بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسعى لتقديم معلومات محاسبية على درجة من الجودة لتعزيز وضعها الاقتصادي.

وبذلك نصل إلى قبول الفرضية الأولى والتي تنص على ان: توفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية.

-**الفرضية الثانية** - المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور في قرارات منح التمويل المصرفي :

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وكانت نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلاله الإحصائية) موضحة بالجدول (9):

جدول رقم (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفرضية ا الثانية

النتيجة	الدلاله الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد
قبول الفرضية	* 0.000	9. 763	1.174	3.01	59

* دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (9) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3.01) بانحراف معياري مناظر له (1.174)، وان قيمة إحصاء الاختبار T المحسوبة (9.763) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وان قيمة المتوسط الحسابي أكبر من (2.5)، كما نلاحظ ان قيمة T المحسوبة (9.763) اكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1.674) مما يدل على قبول الفرضية ورفض الفرضية الصفرية، وهذا ما أكدته دراسات (البحصي، 2014 وعبد الكافي، 2017) ومن الممكن تفسير ذلك بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تهدف للحصول على التمويل المصرفي لذلك تقوم بتقديم معلومات محاسبية ذات جودة. وبذلك نصل إلى قبول الفرضية الثانية والتي تنص على ان: المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور في قرارات منح التمويل المصرفي.

5. النتائج والتوصيات :

1.5 نتائج الدراسة: توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

1. أظهر الجانب النظري من الدراسة أن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في دورها الفعال في النمو الاقتصادي، حيث إنها تمثل العمود الفقري للاقتصاد القومي

وبخاصة في الدول النامية، كما أنها تسهم في المخرجات وتلبي الأهداف الاجتماعية، وترفع مستوى الإنتاجية، كما أن لها أهمية في توفير فرص العمل.

2. تتوفر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية عند مستوى معنوية (0.05).

3. يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للمعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي.

2.5 توصيات الدراسة: على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بما يلي:

1. توعية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بضرورة الاهتمام بتطوير نظم المعلومات المحاسبية من خلال تنظيم ندوات ودورات وورش العمل. إضافةً إلى العمل على إنشاء مراكز للمعلومات بين المصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبادل المعلومات وتحديد مدى الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات والتأكد من سالمتها وجدارتها للحصول على التمويل.

2. ضرورة العمل على سن قانون خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة" يمثل الإطار القانوني الذي ينظم عملها ويوضح علاقتها مع الأطراف والجهات التي تتعامل معها كالمصارف والجهات الممولة الأخرى.

3. التشجيع على المزيد من الدراسات والبحوث التي تدرس استحداث وتطوير طرق جديدة لتمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش :

1. شبير، أحمد عبد الهادي، (2006)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2. فرج الله، محمد موسى، (2011)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكيد دراسة تطبيقية على البنوك العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

3. بور، محمد كاشاني: خنيفر، حسين: سيد محمد باقر: رحيمان، نظام الدين: حمود، مريم، (2018)، العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (6) 2018، ص 141-157).

4. البحيصي، عصام محمد، (2014)، واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين: دراسة استطلاعية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية

5. عبد الحكيم، صفوان قصي، (2017)، تكيف معايير المحاسبة الدولية لصالح المشروعات صغيرة الحجم والمتوسطة، ندوة علمية، قسم المحاسبة، كلية الإدراة والاقتصاد، جامعة بغداد.
6. البرغوثي، ونيس محمد احمد، (2014)، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا واقتراحات عالجها "دراسة ميدانية على المصادر التجارية الليبية، رسالة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
7. البرغوثي، ونيس محمد احمد، (2014)، مرجع سابق.
8. البرغوثي، ونيس محمد احمد، (2014)، مرجع سابق
9. سويكر، محمد قاسم عبد المجيد، (2020)، الدور المرتقب للتمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والاعمال، مصراته.
10. سويكر، محمد قاسم عبد المجيد، (2020)، مرجع سابق.
11. سويكر، محمد قاسم عبد المجيد، (2020)، مرجع سابق.
12. سويكر، محمد قاسم عبد المجيد، (2020)، مرجع سابق.
13. البحيصي، عصام محمد، (2014)، مرجع سابق.
14. البحيصي، عصام محمد، (2014)، مرجع سابق.
15. البرغوثي، ونيس محمد احمد، (2014)، مرجع سابق.
16. بور، محمد كاشاني: خنيفر، حسين: جعفري، سيد محمد باقر: رحيمان، نظام الدين: حمود، مريم، (2018)، العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (6) 2018، ص 141-157.
17. محمد، كريمة حسن محمد، (2019)، دور نظم المعلومات المحاسبية في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دراسة ميدانية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد الثالث، العدد الثالث، سبتمبر 2019، ص 87-118.
18. العربي، عبد الفتاح عثمان: المقريف، احمد محمد: الوريدى، عبد الرحمن احمد، (2019)، مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في ليبيا: دراسة ميدانية على مدينة أجدابيا، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته، 21 سبتمبر 2019، ص 118-138.
19. Yeboah, J., & Adigbo, E. K. A. E. D. (2014). The Role of Banks in Financing Small and Medium Scale Enterprises in Ghana-A Case Study of Universal Banks in Sekondi-Takoradi. studies, 5.(11)
20. Aifuwa, H. O. (2019). Accounting Information and Lending Decision: Does Sustainability Disclosure Matter? Aifuwa, HO, Saidu, M., Enehizena, OC, & Osazebaru, A. (2019). Accounting information and lending decision: does sustainability disclosure matter, 61-89.
21. Idewe, I. O. (2020). Impact of Accounting Information on Bank Lending Decisions: A Case Study of First Bank, Bwari Area Council, Abuja. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 1-11.
22. فرج الله، محمد موسى، (2001)، مرجع سابق.

23. شبير، أحمد عبد الهادي، (2006)، مرجع سابق.
24. شبير، أحمد عبد الهادي، (2006)، مرجع سابق.
25. عثمان، ندى عبد الرحمن ملا، (2017)، أثر التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعايير الدولية في تعظيم قدرتها على التمويل -ميدانية دراسة ميدانية، رسالة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
26. البرغوثي، ونيس محمد احمد، (2014)، مرجع سابق.
27. سويكر، محمد قاسم عبد المجيد، (2020)، مرجع سابق.
28. عبد الكافي، أشرف سالم والثائب، علي مفتاح، (2017)، أثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية قرارات منح التمويل المصرفى، دراسة ميدانية للمصارف التجارية الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية-مجلة الجامعة الاسمرية للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد (30) ديسمبر، العدد 30، ص 216-177.
29. البرغوثي، ونيس محمد احمد، (2014)، مرجع سابق.